د.عبدالوهاب غنيم نائب رئيس الاتحاد العربى للاقتصاد الرقمى فى جامعة الدول العربية لـ «الجمهورية الأسبوعى»:

مصر.. تصنع وتوطن الإلكترونيات

كشف د. عبدالوهاب غنيم نائب رئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بجامعة الدول العربية ان مصر دخلت عصر توطين صناعة الرقائق الإلكترونية وحاليا يتم إنشاء مصانع لإنتاج الرقائق الإلكترونية في مدينة العاشر من رمضان، باستثمارات الشركات الصينية العالمية بغرض تصنيع الهواتف المحمولة في مصر بنهاية هذا العام لخدمة السوق المحلي بأسعار تنافسية للمستورد وتصدير الهواتف والرقائق الإلكترونية الأخري للدول الأفريقية والعربية..وأضاف، في حواره لـ «الجمهورية الأسبوعي» ان الرئيس السيسي اطلق مبادرة « مصر تصنع الإلكترونيات» وتم افتتاح مصنع إنتاج ألواح الطاقة الشمسية بشركة بنها للصناعات الإلكترونية بطاقة إنتاجية حوالي 50 ميجا وات سنويًا ومستهدف الوصول إلي 100 ميجا وات سنويًا، و يُهدف إلي توفير مكونات تصنيع ألواح الطاقة الشمسية والتي يمكن من خلالها إنشاء حقول محطات الطاقة الكهربائية لاستغلال الطاقة الشمسية، وهو ما يؤدي إلي خلق فرص عمل جديدة مع تحقيق رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة .. والي نص الحوار:

مصنع إنتاج ألواح الطاقة الشمسية فى بنها.. يحقق أهداف «رؤية مصر 2030»

● في البداية ماذا تعني صناعة الرقائق الالكترونية ؟

●● تعتبر صناعة الرقائق الإلكترونية، وأشباه الموصلات أمناً قومياً للدول الكبري وهي محور الصراعات الجيوسياسية والتجارية بين الولايات المتحدة والصين من خلال المنافسة العالمية علي المشاريع الجيوستراتيجية العسكرية والفضائية وهي من أهم عوامل التفوق والتميز في المجالات التكنولوجية الذكية والاقتصادية والعسكرية الرئيسية وخاصة صناعة الأقمار الصناعية وغزو الفضاء والأسلحة الذكية واجهزة الهواتف الذكية والسيارات ذاتية القيادة والأجهزة العلمية والطبية الذكية وغيرها من الصناعات الذكية وخاصة بعد استخدام تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والخامسة وأهمها تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي وتحليل البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء وعالم صناعة الروبوت مع العالم الإفتراضي ثلاثي الأبعاد الميتافيرس وطائرات الدرون والبايوتكنولوجي والنانوتكنولوجي.

وقدرت القيمة السوقية لصناعة الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات عالميا بحوالي 580 مليار دولار العام الماضي، ويتوقع أن تصل إلي حوالي تريليون دولار بحلول عام 2030 وتعد كل من تايوان والولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا الجنوبية وهولندا والمانيا هي الدول التي تقوم بتصنيع الرقائق الإلكترونية وتسيطر دولة تايوان علي 61٪ من صناعة الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات عالميا. وتعتمد هذه الصناعة علي الإبداع والابتكار التكنولوجي في مراكز الأبحاث العالمية.

● ما تقييمك لإنشاء الدولة المجلس الأعلي لتوطين صناعة تكنولوجيا تصنيع الرقائق الإلكترونية والخلايا الشمسية؟

●● هى خطوة حكيمة ومتميزة للقيادة السياسية والحكومة بهدف توطين صناعة الرقائق الإلكترونية لخدمة التصنيع في مصر.

كما أن قرار الرئيس عبدالفتاح السيسي بوقف تصدير الرمال البيضاء الخام حتي يتم تنفيذ عمليات قيمة مضافة عليها لرفع قيمتها السوقية خطوة غاية الأهمية وأطلق مبادرة «مصر تصنع الإلكترونيات»، وتم افتتاح مصنع إنتاج ألواح الطاقة الشمسية بشركة بنها للصناعات الإلكترونية بطاقة إنتاجية حوالي 50 ميجا وات سنويًا ومستهدف الوصول إلي 100 ميجا وات سنويا، ويُهدف إلي توفير مكونات تصنيع ألواح الطاقة الشمسية والتي يمكن من خلالها إنشاء حقول محطات الطاقة الكهربائية لاستغلال الطاقة الشمسية، وهو ما يؤدي إلي خلق فرص عمل جديدة مع تحقيق روية مصر 2030 للتنمية المستدامة.

● وما المواد اللازمة لتصنيع هذه الرقائق وهل تتوافر لدينا؟

●● تعتمد صناعة الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات علي مادة السيلكا (رمال الكوارتز) والتي تستخرج من الرمال البيضاء وتوجد في مصر مليارات الأطنان من الرمال البيضاء النقية الخالية من الشوائب بنسبة نقاء أكثر من 98٪ وكانت مصر تصدر الطن بحوالي 20 دولاراً قبل عام 2014 ثم يعاد بيعها بحوالي أكثر من 150 دولاراً في السوق العالمي. والرمال البيضاء يصنع منها أيضا الزجاج ويصل سعر الطن إلي نحو 1000 دولار، ويصنع منها الواح الخلايا الشمسية ويصل سعر الطن حوالي 10000 دولار ويصنع منها الرقائق الإلكترونية ويصل سعر الطن إلي أكثر من 100 ألف دولار بما يعادل أكثر من 5 آلاف ضعف المادة الخام التي كانت تصدر من مصر قبل عام 2014، وبالتالي ضياع ربح كبير علي الدولة كان سيتحقق من الاستغلال الأمثل لتلك الرمال، لولا تحرك القيادة السياسية بوقف التصدير للرمال البيضاء الخام. وتستهدف الدولة المصرية جذب حوالي 2 مليار دولار من الاستثمارات الخرجية في هذه الصناعات.

● ما هو تقييمك للتجربة المصرية للتحول الرقمي؟

●● عملية التحول الرقمي في بلدان العالم للخدمات الحكومية المختلفة أو للمؤسسات العالمية تستغرق عدة سنوات وفي مصر بفضل دعم القيادة السياسية تم تسريع التنفيذ للتحول الرقمي وتعظيم الفوائد منها مما ساعد علي سرعة تنفيذ رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة وعمليات التنمية الشاملة. ومضاعفة العائد علي الاستثمار وتطبيق معايير الجودة الشاملة والحوكمة الإلكترونية بمفهومها الشامل للقضاء علي الفساد والشفافية وتحقيق العدالة وقد أدي ذلك إلي رفع مؤشرات مصر في مؤشرات التنافسية العالمية التي يصدرها المنتدي الاقتصادي العالمي وكذلك تحسين بيئة الإستثمار والعمل علي رفع معدل رضا المواطن عن الخدمات الحكومية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال .

● إلي أي مدي ساهمت مبادرة الرئيس في نجاح التحول الرقمي؟

●● مبادرة الرئيس عبدالفتاح السيسي للتحول الرقمي للحكومة المصرية ومؤسساتها المختلفة هي مبادرة حضارية تكنولوجية نقلت مصر لركب ومصاف دول العالم التكنولوجية المتقدمة حيث ساهمت بدعم القيادة السياسية واهتمام الحكومة التشاركية بوضع إستراتيجية التحول الرقمي التي بدأ تنفيذها للخدمات الحكومية المختلفة عام 2018من خلال عدة مراحل مختلفة بالعمل بالتوازي نظرا للتكلفة المالية الضخمة التي تقدر بالمليارات ومن أهمها محور تطوير البنية التحتية الرقمية للدولة من خلال مد كابلات الألياف الضوئية السريعة لنقل البيانات بدلا من الكابلات النحاسية القديمة لتوصيل وتغطية جميع المحافظات وربط أكثر من 32000 مبني حكومي لجميع الوزارات والجهات والمصالح الحكومية والمحلية في المحافظات عبر شبكة المعلومات المصرية المرتبطة بشبكة الإنترنت فائقة السرعة عريض النطاق وقد أطلقت الحكومة المصرية القمر الصناعي المصري طيبة1- للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوفير شبكة فضائية مصرية للإنترنت فائق السرعة عريض النطاق تغطي حدود مصر والمناطق النائية والحدودية وتكون شبكة داعمة وبديلة لشبكة الاتصالات والإنترنت الأرضية لدعم المبادرة ومشروعات التحول الرقمي للحكومة المصرية ومؤسساتها وخدماتها لدعم مشروعات التنمية الشاملة ورؤية مصر 2030 المستدامة ومحور إعادة هندسة الإجراءات الحكومية لتتواكب مع الرقمنة ومحور إنشاء أكبر قاعدة بيانات موحدة وموثقة ومؤمنة تضم كل قواعد البيانات للجهات الحكومية والمحليات المختلفة وكذلك بيانات الدولة المختلفة والمواطنين بعد تحديثها وتنقيتها ومحور إنشاء أكبر مركز بيانات حكومي في العاصمة الإدارية الجديدة مؤمن تماما ضد أي مخاطر طبيعية كالفيضانات والزلازل وغيرها أو أي هجمات قرصنة سيبرانية ويستخدم مركز البيانات لتخزين قاعدة البيانات الموحدة والموثقة المؤمنة وكذلك تخزين جميع التطبيقات وحزم البرمجيات الإدارية والمالية والاقتصاديةوغيرها وجميع تطبيقات الخدمات الحكومية المختلفة ومحور إنشاء منصة مصر الرقمية لتكون الوسيط وحلقة الوصل بين المواطن ومركز البيانات الحكومي للحصول علي الخدمات الحكومية الرقمية المختلفة ووصل عددها إلي حوالي 170 خدمة رقمية متاحة الآن للمواطنين ومن المنتظر تصل إلي أكثر من 600 خدمة رقمية .

● وماذا عن الأحوال حالياً في الخدمات الحكومية الإلكترونية المتاحة؟

●● قد تم بالفعل تجميع وتصنيف جميع الخدمات الحكومية والمحلية المختلفة التي تقدر بعشرات المئات وتحويلها وتطويرها للعمل طبقا لنماذج أعمال معلوماتية رقمية ذكية تعتمد علي الإبداع والابتكار لتقديم الخدمات المختلفة للمواطنين بصورة رقمية بكفاءة وفاعلية وعلي مدار 24 ساعة يوميا طوال أيام الأسبوع بحيث يتلقي المواطن الخدمات عن طريق مجموعة متنوعة من الوسائل الإلكترونية المختلفة منها الهاتف المحمول أوالكمبيوتر الشخصي أو الكمبيوتر المحمول أو من خلال نقاط البيع والخدمات الإلكترونية الموجودة في الأسواق التجارية أو عن طريق الأكشاك الإلكترونية.

● ماهي الأهداف والقطاعات التي استفادت من التحول الرقمي؟

●● جميع قطاعات الدولة استفادت من التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية الرقمية وإنشاء أكبر مركز بيانات للحكومة المصرية في العاصمة الإدارية الجديدة حيث تخزن قاعدة البيانات الموحدة الموثقة التي تحتوي علي جميع البيانات السكانية والاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والمكانية وغيرها وكذلك التطبيقات والبرمجيات اللازمة لتشغيل منظومة تخطيط الموارد المؤسسية وتطبيقات إدارة خدمة العملاء وتطبيقات التراخيص للمرور للسيارات والسائقين وتطبيقات السجل المدني من البطاقات للرقم القومي الجديدة والتجديد وبدل الفاقد والتالف وتغيير البيانات وغيرها وجوازات السفر وتصاريح السفر تصاريح ورخص المباني والشركات والمنشآت والمحلات وغيرها والتطبيقات الصحية والطبية المختلفة اللازمة لتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل وبعض التطبيقات التعليمية مثل التعليم عن بعد وتطبيقات نظم التعليم التفاعلية الذكية واستخراج جميع أنواع الشهادات والمحررات الرسمية من شهادات القيد والميلاد والوفاة وصحيفة الحالة الجنائية وخدمات الشهر العقاري وإدارة المحاكم والقضايا وغيرها.

● إلي أي مدي ساهم التحول الرقمي في محاربة الفساد؟

●● المواطن يحصل علي الخدمات الحكومية الرقمية عبر الطرق الرقمية من تطبيقات الهاتف المحمول واجهزة الكمبيوتر واللابتوب من خلال منصة مصر الرقمية وهو في مكتبه أو منزله عن بعد إذا هناك فصل بين مقدم الخدمة من الموظفين الحكوميين ومتلقي الخدمة من المواطنين حيث تقدم الخدمات الحكومية وفق قواعد الحوكمة وهي المسئولية والمسائلة للمسئولين والشفافية والقضاء علي الفساد حيث إن جميع الإجراءات تتم بواسطة التطبيقات وحزم البرمجيات وجميع المدفوعات لقيمة الخدمات يدفعها المواطن عبر البطاقات البنكية أو بوابات الدفع الإلكتروني بدلا من المدفوعات النقدية قديما وهنا تم القضاء علي الفساد والرشوة والمحسوبية.

● كيف تري مستقبل التعليم وتوفيرفرص العمل في ظل ماتبذله الدولة من تطور تكنولوجي ورقمنة؟

●● في ظل التطور التكنولوجي الذي تشهدة الدولة أهتمت الدولة بالتعليم العالي لتخريج الخريج القادرعلي العمل ضمن وظائف المستقبل في المجالات التكنولوجيات الذكية ومجالات الطاقة الجديدة والمتجددة والبايوتكنولوجي والنانوتكنولوجي وتطبيقات الذكاء الإصطناعي وغيرها وقد أنشات الدولة خلال العشر سنوات الأخيرة حوالي 50 جامعة جديدة وأهلية وتكنولوجية لتلبي حاجة المجتمع والتطور التكنولوجي واصبح في مصر عدد 100 جامعة متنوعة وموزعة علي الأقاليم وانشأت بها كليات جديدة لتكنولوجيا المعلومات وللذكاء الإصطناعي والبايوتكنولوجي وتتنافس في تقديم الخدمات التعليمية المتطورة اقليمياً وعالمياً.

ووضعت وزارة التعليم العالي إستراتيجية متطورة تعتمد علي 7 محاور رئيسية من أجل رقمنة العملية التعليمية .

● ماذا عن دور التطور التكنولوجي في خطة إصلاح التعليم في المستقبل؟

●● الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني شملت المعالم الرئيسية التي تهدف إلي تغيير وجه التعليم في مصر والتي تتوافق مع رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة لخدمة حوالي 26 مليون طالب وطالبة في المدارس المختلفة في مرحلة التعليم قبل الجامعي (تعليم عام وتعليم فني) ؛ وذلك من خلال تقديم مناهج دراسية متطورة جديدة تعتمد علي التكنولوجيا الذكية ،وتطوير كل من أدوات التدريس والوسائل التعليمية والتكنولوجية الذكية والإمكانات المادية في المدارس ومعايير الجودة والتقييم والتقويم لتتناسب مع هذه المناهج المتطورة الحديثة ويقدر حجم الإنفاق علي التعليم بحوالي 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP.

● إلي أي مدي نجح توطين صناعة مراكز البيانات والحوسبة السحابية في مصر؟

●● تنفيذاً لرؤية القيادة السياسية الحكيمة بتوطين صناعة مراكز البيانات للحوسبة السحابية حيث إنها من التقنيات الحديثة التي تمتلكها الدول الكبري والشركات العالمية التي تحتاج خبرات بشرية تكنولوجية وهندسية ماهرة وذو خبرات عالمية والمكلفة ماديا جدا في تجهيزها بالحاسبات الكبيرة والسيرفرات المتنوعة للتخزين بأحجام كبيرة والإمكانيات الكبيرة في سرعة إجراء العمليات المختلفة والشبكات المختلفة وأمن وسرية البيانات للتأمين وغيرها من نظم التشغيل والتطبيقات المختلفة التي تلبي جميع الأعمل لكل المتعاملين وتكنولوجيا الحوسبة السحابية أو الغيمية .

وقد أفتتح الرئيس مركز البيانات والحوسبة السحابية الحكوميةفي العاصمة الإدارية الجديدة لتقديم التطبيقات الحرجة والمدفوعات الرقمية والتطبيقات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التوليدي وتحليل البيانات الضخمة لصناعة القرار علي كافة المستويات بالإضافة إلي عمله كبديل نشط لمركز البيانات الحكومية بالعاصمة الإدارية الذي يستخدم للتحول الرقمي، كذلك استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في تحليل البيانات الحكومية، كما يعمل كمركز وطني موحد لبيانات التعافي من الكوارث، وتوطين استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع الحكومي، وتوفير كافة البيانات الدقيقة والموثقة بسهولة وسرعة للجهات الحكومية.

ولقد شجع ذلك علي جذب إستثمارات أجنبية خارجية مباشرة لإنشاء مراكز حوسبة سحابية من شركات إستثمارية عربية وأجنبية في مصر لتقديم الخدمات المختلفة إلي القطاع الخاص وبعض الدول العربية والأفريقية نظرا لموقع مصر الجغرافي وإمكانياتها التكنولوجية والبنية التحتية الرقمية المتطورة ولأن مصر تمتلك من الخبرات البشرية المؤهلة تكنولوجيا لإدارة وتشغيل مثل هذه المراكز مما يوفر فرص عمل مختلفة للمصريين بمرتبات مجزية عالية.

● ماذا عن دور مركز البيانات والحوسبة السحابية في أزمة إنقطاع الإنترنت في العالم الأخيرة ؟

●● شبكة الإنترنت في العالم تدار من مجموعة متصلة من مجموعة من مراكز البيانات الضخمة موزعة علي قارات العالم لخدمة الإنترنت في جميع دول العالم وتنتقل أكثر من 90٪ من البيانات والمعلومات العالمية بين هذه المراكز والدول عبر الكابلات البحرية في المحيطات والبحار لتربط القارات والدول ببعض ويتفرع من هذه الكابلات البحرية فروع عبر نقاط إتصال لتوصيل وتبادل البيانات للدخول والخروج لكل دولة في أحد الموانى البحرية لها وتتولي كل دولة مد الكابلات الأرضية أو الشبكات الهوائية عبر الأقمار الصناعية لتغطية مساحة الدولة للأنشطة المختلفة بها.

وأعطال شبكة الإنترنت ينتج عن أسباب كثيرة أهمها انقطاع أحد الكابلات البحرية نتيجة جنوح أحدي السفن بها أو نتيجة أعمال قرصنة إلكترونية علي بيانات بعض الدول أو المؤسسات والشركات أو نتيجة حدوث عطل في بعض التطبيقات التي تستخدم شبكة الإنترنت.

والحادثة الأخيرة التي أدت إلي تعطل وانقطاع الإنترنت عن عشرات الآف من الحاسبات في بعض المطارات والبورصات العالمية وشركات التأمين وشركات عالمية في أمريكا وأوروبا حدث نتيجة عطل أثناء تحديث بعض التطبيقات الأمنية لإحدي الشركات الأمريكية العالمية المسئولة عن هذه الحاسبات وسرعان ما تم وقف تحديث التطبيق والعمل علي تنفيذ خطة إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال حتي تم اصلاح الأعطال خلال يومين.

وفي مصر لم تتأثر بهذه الحادثة أولا لأن الحكومة المصرية ومركز البيانات والحوسبة السحابية الحكومي في العاصمة الإدارية الجديدة يعمل من خلال شبكة إتصالات خاصة بمصر فقط ولا تتصل بالإنترنت لضمان السيطرة ضد أي أعطال أوهجمات سيبرانية وثانيا أن الشركة الأمنية الأمريكية التي تسببت في المشكلة ليس لها أي أعمال في مصر حيث تعتمد مصر علي الشركات المصرية وسواعد خبراء أمن المعلومات المصريين فقط لدواعي الأمن القومي.

● هناك تقارير عالمية تشير أن مصر الأولي أفريقيا في متوسط سرعة الإنترنت والثاني في التكلفة ما تعليقك؟

●● من النتائج المباشرة لنجاح مبادرة التحول الرقمي للحكومة المصرية التي استثمرت وأنفقت الدولة عليها أكثرمن 200 مليار جنيه وأهم محاورها هو تطوير البنية التحتية التكنولوجية الرقمية التي ساعدت علي زيادة سرعة الإنترنت من 5 ميجابت في الثانية إلي 80 ميجابت في الثانية كشف تقرير عالمي «Speed test» العالمي لمقاييس أداء الاتصال بالإنترنت عن تقدم ترتيب مصر نحو 8 مراكز في الترتيب العالمي من حيث متوسط السرعات ، لتشغل المركز الأول إفريقيا والـ 71 عالميًا بسرعة 80 ميجابت في الثانية ووفقا لتقرير موقع «Business Insider» شغلت مصر المركز الثاني إفريقياً من حيث انخفاض تكلفة الإنترنت فائق السرعة ، وأشار الموقع إلي أن هذه التكلفة المنخفضة ستساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد القومي وتعزيز ريادة الأعمال ودعم مسيرة التحول الرقمي وما يستتبع ذلك من تغييرات تعود بالنفع علي الأفراد والشركات والاقتصادات بأكملها.

كل خميس

بقلم: طلال أبوغزالة

الحاجة إلى صندوق نقد دولى عادل

تأسس صندوق النقد الدولى (IMF) بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز التعاون فى المسائل النقدية الدولية. ومع ذلك، فقد شهد العالم تطورات كبيرة منذ ذلك الحين، مما يستدعى إخضاع صندوق النقد الدولى لتغييرات لمواجهة التحولات التى يشهدها المشهد الاقتصادى العالمى اليوم.

إن هيكل قيادة صندوق النقد الدولى قديم، ويظهر انحيازًا واضحًا تجاه مجموعة محددة من الدول المؤثرة مثل دول مجموعة السبع (G7)، حيث تتمتع الولايات المتحدة بسلطة كبيرة فى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرارات. ومن الواضح أن دولًا مثل الصين والهند غير ممثلة بشكل كافٍ على الرغم من تأثيرها على الاقتصاد العالمي. لذا فإن الحاجة إلى تصحيح هذا الخلل أمر بالغ الأهمية لكى يتمكن الصندوق من تمثيل مصالح جميع الدول وليس فقط عدد قليل من الدول المتميزة.

فى أعقاب الجائحة الأخيرة، أصبحت بعض الدول تواجه مستويات غير مسبوقة من الديون، مع تحديات مثل تأثيرات تغير المناخ التى زادت من الضغوط المالية بشكل أكبر. وذلك يؤثر على الاستقرار العالمي، مما يستدعى من صندوق النقد الدولى الاستجابة عبر تقديم مساعدات أكثر عدلاً وملاءمة لجميع الدول الأعضاء.

إن تأثير الدول الأعضاء على موافقات قروض الصندوق غالبًا ما يؤدى إلى معاملة تفضيلية للدول ذات العلاقات القوية على حساب العدالة والنزاهة فى سياسات الإقراض. ولاستعادة الثقة والكفاءة فى عملياته، يجب على الصندوق التخلص من هذه التأثيرات وضمان معاملة عادلة لجميع الدول الأعضاء.

لذلك يجب على الصندوق تعديل هيكل تصويت الدول الأعضاء ليعكس الواقع الحالى من خلال منح الدول النامية صوتًا أكبر وتقليل السيطرة التى تمتلكها دول مجموعة السبع (G7) فى عمليات اتخاذ القرار على أعلى المستويات، مع الحفاظ على قرارات التشغيل بعيدًا عن الضغوط السياسية.

إن توازن القوى العالمى فى تغير، ومن الضرورى لمؤسسات مثل صندوق النقد الدولى التكيف مع هذا التغيير من خلال الحفاظ على استقلاليتها وإعطاء الأولوية للرفاهية العالمية بدلاً من تعزيز الهيمنة الغربية. ينبغى أن يُنظر إليه كجهة تسهم فى تقديم المساعدة العادلة لجميع الدول، بدلاً من إدامة نوع من السيطرة لمرحلة ما بعد الاستعمار من خلال آلياته الاقتصادية.

إن العديد من الدول فى العالم النامى غير راضية عن كيفية عمل صندوق النقد الدولى وهيكله. وفى ظل هذا الاستياء، تزداد الرغبة فى دعم منظمات مثل تحالف بريكس، الذى أسس بالفعل «آلية الاحتياطى الطارئ لبريكس» (CRA) كبديل لصندوق النقد الدولى لتقديم مساعدة مالية أكثر عدلاً للدول الفقيرة.

لكى يظل صندوق النقد الدولى على صلة، فإنه يحتاج إلى إجراء تغييرات فى نظام الحكم الخاص به. و يتضمن ذلك تعديل كيفية توزيع قوة التصويت، ونقل صلاحيات اتخاذ القرار من أعضاء المجلس إلى الإدارة، وإبعاد الطابع السياسى عن عملياته.

80
ميجابيت فى الثانية لسرعة الإنترنت تضع مصر «الأولى» إفريقياً والـ «71» عالمياً

50
جامعة جديدة «أهلية وتكنولوجية» خلال الـ 10 سنوات الأخيرة تلبى احتياجاتنا

580 مليار دولار سوق الرقائق عالمياً

98٪ نقاء الرمال البيضاء المصرية

170 خدمة رقمية حكومية متاحة

600 خدمة رقمية حكومية.. قريباً

4٪ من الناتج المحلى انفاق على التعليم

26 مليون طالب وطالبة فى مدارس مختلفة